October 2011

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

# لجنة مصايد الأسماك

## اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

## الدورة الثالثة عشرة

## حيدرأباد، 20–24 شباط 2012

## رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

الموجز

تقدّم هذه الوثيقة موجزاً لما يضطلع به أعضاء منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) من أنشطة لدعم تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد "ممارسات ما بعد المصيد والتجارة". وتلقي الوثيقة أيضاً الضوء على المجالات التي تثير فيها المادة 11 تحديات بالنسبة إلى أعضاء المنظمة، كما تسعى إلى التماس التوجيه من اللجنة الفرعية حول توسيع نطاق تنفيذ المادة 11.

**إن اللجنة الفرعية مدعوة إلى القيام بما يلي:**

1– تقديم التوجيهات حول كيفية توسيع نطاق تنفيذ المادة 11 من المدونة؛

2– والأخذ علماً، على نحو خاص، بتدني مستوى تنفيذ التدابير التي تعمل على:

- تقدير خسائر ما بعد الصيد والحد منها؛
- تقييم ورصد ما تنطوي عليه التجارة في الأسماك ومنتجات المصائد (الواردات والصادرات) من آثار على الأمن الغذائي؛

3– وملاحظة أنه قد تم تسليط الضوء على اللوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وشروط التتبع باعتبارها قضايا مستجدة؛

4– وإسداء التوجيهات حول كيفية زيادة معدّل الردّ على الاستبيان.

*طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org*

**مقدمة**

1- اتفقت اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك (اللجنة الفرعية) في دورتها الثانية عشرة على رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد (المدونة) "ممارسات ما بعد المصيد والتجارة". واتفقت كذلك على ضرورة إجراء الاستبيان الخاص بالتجارة مرة كل سنتين وعلى أن يكون متناوباً مع الاستبيان الخاص برصد التنفيذ الشامل للمدونة.

**الاستبيان**

2- تخضع المعلومات الواردة في الوثيقة للجمع والتحليل استناداً إلى استبيانات التقييم الذاتي المُقدّمة إلى أعضاء المنظمة.

3- وقد تم تلقّي ردود من 15 عضواً ومن منظمة عضو واحدة (الاتحاد الأوروبي الذي ردّ نيابة عن أعضائه السبعة والعشرين). وبلغ معدّل الرد نسبة 22 في المائة من أعضاء المنظمة، بما في ذلك البلدان السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.[1]

4- والمادة 11 من المدونة مُقسّمة إلى ثلاثة أجزاء: 1) الاستخدام الرشيد للأسماك؛ 2) التجارة الدولية الرشيدة: 3) القوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك. وطلبت الأسئلة الثلاثة الأولى من الاستبيان إلى الأعضاء تقديم معلومات بشأن مدى تنفيذ التدابير المتعلقة بهذه الأجزاء الثلاثة، وذلك ضمن مجال يتراوح بين 1 (غير مُنفّذة، أو أن التنفيذ قد بدأ للتو) و 5 (التنفيذ مكتمل تقريباً، أو مكتمل تماماً). ويوجد موجز إحصائي عن ردود الأعضاء حول هذا الجزء في الملحق 1 لهذه الوثيقة.[2]

5- كانت الأسئلة الستة التالية أسئلة مفتوحة تطلب إلى البلدان الأعضاء[3] تحديد القضايا المستجدة والتحديات الراهنة المرتبطة بأنظمة ضمان السلامة والجودة وقطاع ما بعد الصيد والتجارة الدولية بالأسماك ومنتجات المصائد والقوانين واللوائح.

6- وتقوم الأقسام التالية من الوثيقة بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها بواسطة الاستبيان. ويرجى ملاحظة أنها لم تقسم بحسب الأقاليم نظراً للعدد المتدني نسبياً من الردود الواردة. وقد كان ذلك سيؤدي إلى إثراء التحليل إلا أن

[1] أرسل الاستبيان إلى أعضاء المنظمة في 25 يونيو/حزيران 2011، وأرسلت طلبات المتابعة في 23 أغطس/آب 2011. وحُدد الموعد النهائي للاستلام في 2 سبتمبر/أيلول 2011.

[2] قام الاتحاد الأوروبي بالردّ على الاستبيان نيابة عن بلدانه الأعضاء السبعة والعشرين. وهذا يجعل الردود الواردة من إقليم أوروبا مقتصرة على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى الاتحاد الأوروبي نفسه. وعلى الرغم من أن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد ردّت أيضاً على الاستبيان، فإنها لم تكن مشمولة في التحليل نظراً لأن الاتحاد الأوروبي قد ردّ نيابة عنها.

[3] يشير مصطلح "الأعضاء" في هذا التقرير إلى أعضاء المنظمة الذين ردّوا على الاستبيان والذين أُخِذت ردودهم بعين الاعتبار عند جمع هذا التقرير.

من شأنه أن يقوِّض شروط السرية. وبالرغم من ذلك، تم تقسيم الردود وفقاً لما إذا كانت البلدان الأعضاء تنتمي إلى مجموعة الـ 77 أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

**الاستخدام الرشيد للأسماك**

7- ينقسم هذا الجزء إلى عنصرين اثنين يرصدان: 1) تنفيذ التدابير ذات الصلة بسلامة وجودة الأسماك ومنتجات المصائد؛ و 2) تنفيذ التدابير المتعلقة بقطاع ما بعد الصيد.

***إلى أي مدى تم تنفيذ التدابير المتعلقة بسلامة وجودة الأسماك ومنتجات المصائد:***

8- أشار مختلف الأعضاء إلى مستوى عالٍ من الامتثال لتنفيذ التدابير المتعلقة بسلامة وجودة الأسماك ومنتجات المصائد. وهذا ينسحب بشكل خاص على بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أما في حالة بلدان مجموعة الـ 77، فإن الردود متفاوتة كثيراً مع وجود مستوى أدنى من التنفيذ في المجالات التالية:

- الخطط الوطنية لرصد البيئة و/أو المخلفات؛
- نُظُم إدارة الجودة بالاستناد إلى تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة؛
- وضع معايير من أجل سلامة وجودة المنتجات في الأسواق المحلية ورصدها وإنفاذها؛
- مواءمة المعايير الوطنية مع معايير هيئة الدستور الغذائي؛
- المشاركة في هيئة الدستور الغذائي وغيرها من الأجهزة الدولية المختصة بوضع المعايير.

9- ومن المثير للاهتمام، أن مجموعة الـ 77 أشارت إلى أن مستوى تنفيذ أعلى شيئاً ما في ما يتعلق باعتماد وإنفاذ تشريع أنظمة السلامة والجودة قياساً إلى ما عليه الحال بالنسبة لصياغة واعتماد السياسات الوطنية حول أنظمة ضمان السلامة والجودة. وقد يدل ذلك على أن وجود التشريعات الملائمة يعتبر أولوية مقارنة بوضع السياسات الوطنية.

***إلى أي مدى تم تنفيذ التدابير في قطاع ما بعد الصيد:***

10- كما هو الشأن بالنسبة للحالة السابقة، كان مستوى التنفيذ المبلغ عنه للتدابير في قطاع ما بعد الصيد في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أعلى منه في بلدان مجموعة الـ 77. وكان المستوى الكلي لتنفيذ التدابير في قطاع ما بعد الصيد أقل من نظيره في مجال سلامة وجودة الأسماك ومنتجات المصائد.

11- وتلك كانت على نحو خاص الحال فيما يتعلق بتنفيذ التدابير المُتخذة لتقدير خسائر ما بعد الصيد والحد منها، بينما أفادت بلدان مجموعة الـ 77 بأنه "قد تم تنفيذ بعض التدابير، لكن ذلك لا يزال غير كافٍ إلى حد كبير".

**التجارة الدولية الرشيدة**

12- أفادت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوجود مستوى أعلى من تنفيذ التدابير المتعلقة بالتجارة الدولية مُقارنة مع بلدان مجموعة الـ 77. وأفادت كلا المجموعتين بأن هناك مستوى أدنى من التنفيذ في المجالات التالية:

- تقييم ورصد آثار التجارة بمنتجات الأسماك (الواردات والصادرات) على الأمن الغذائي والدخل؛
- والتدابير المُطبّقة بغرض التحقق من أن المنتجات السمكية ومنتجات مصائد الأسماك متأتية من مصائد أسماك وتربية أحياء مائية مستدامتين.

**القوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك**

13- يتّسم هذا القسم بأعلى مستوى من التنفيذ. ويرتبط موطن الضعف الوحيد في إبلاغ بلدان مجموعة الـ 77 لمنظمة التجارة العالمية والبلدان المعنية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة بالتغييرات التي تطرأ على القوانين واللوائح الخاصة بالتجارة حيثما ينطبق ذلك.

**القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11 من المدونة**

14- تطلب الأسئلة الثلاثة الأولى من هذا القسم (شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات، اللوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وشروط التتبع) إجابة بنعم أو لا. أما بقية الأسئلة فهي مفتوحة لا تفرض أية قيود على الإجابات التي يقدّمها الأعضاء. ويرد موجز للإجابات التي تم تلقيها عن كل سؤال.

*(أ) شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات*

15- أفاد سبعة وسبعون بالمائة من الأعضاء بأن شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات هي قضية مستجدة.

*(ب) اللوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم*

16- أفاد اثنان وتسعون بالمائة من الأعضاء بأن اللوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم هي قضية مستجدة.

*(ج) شروط التتبع*

17- أفاد اثنان وتسعون بالمائة من الأعضاء بأن شروط التتبع هي قضية مستجدة.

*(د) غير ذلك*

18- وتشمل القضايا المستجدة الأخرى التي أشار إليها المجيبون على الاستبيان الحاجة إلى حساب أثر المنتجات من الأسماك والأطعمة البحرية على أثر المناخ (البصمة الكربونية مثلاً).

### *التحديات الراهنة المتعلقة بأنظمة ضمان الجودة والسلامة*

19- أشار الأعضاء إلى كلفة الامتثال للشروط الجديدة المتعلقة بضمان السلامة والجودة، مؤكدين على الحاجة إلى إجراء تقييم للأثر قبل اعتماد هذه الشروط؛ وتنطوي الطبيعة المستجدة للشروط التشريعية الدولية الخاصة بسلامة الأغذية على آثار مالية بالنسبة لعمليات التفتيش والرصد والمراقبة، وتتطلب تدريباً مستمراً للمفتشين. ومن الشواغل الأخرى التي تمت الإشارة إليها أيضاً الافتقار إلى التكافؤ في أنظمة إصدار شهادات اعتماد الأغذية بين شركاء التجارة الدوليين.

20- وتم التأكيد على التحديات المتعلقة بتطبيق أنظمة ضمان الجودة والسلامة بالنسبة للأسواق المحلية. فالكلفة المرتفعة لإنتاج منتجات عالية الجودة قد تؤدي إلى تعذر الوصول إليها من قبل شرائح السوق التي تتسم بقدرة شرائية محدودة. كما تمت الإشارة إلى التحدي الكامن في تطبيق أنظمة ضمان الجودة والسلامة في قطاع مصائد الأسماك الصغيرة.

### *التحديات الراهنة في قطاع ما بعد الصيد*

21- يكمن التحدي الأهم الذي يواجه الأعضاء في قطاع ما بعد الصيد في زيادة قيمة القطاع من خلال تحسين الاستفادة من الأسماك ومنتجات مصائد الأسماك. ويتضمن ذلك تطبيق تدابير للحد من خسائر ما بعد الصيد وزيادة إنتاج المنتجات ذات القيمة المُضافة. ومن الأمثلة على التدابير المُتخذة للحد من خسائر ما بعد الصيد ثمة تحسين مرافق التجهيز وجودة المياه وشبكات النقل. وتم التأكيد على التحدي الذي يفرضه ذلك على مصائد الأسماك الصغيرة.

### *التحديات الراهنة المتعلقة بالتجارة الدولية في الأسماك ومنتجات المصائد*

22- عبّر عدة أعضاء عن قلقهم تجاه ازدياد الحواجز غير الجمركية والتي تشمل تدابير لا تمتثل للمبادئ الواردة في اتفاق الصحة والصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية (بما فيها استخدام معايير سلامة الأغذية التي لا تتوافق مع هيئة الدستور الغذائي أو التي لا تكون مبنية على تقييمات المخاطر). كما أشار العديد من الأعضاء إلى تنفيذ خطط إصدار شهادات الصيد باعتباره أحد التحديات التي تعترض سبيلهم، بالإضافة إلى عدم مواءمة شروط إصدار الشهادات والتوثيق في التجارة الدولية.

### *التحديات الراهنة المتعلقة بالقوانين واللوائح*

23- أكد الأعضاء الحاجة إلى تبسيط الأطر التشريعية. وأشاروا بقلق إلى تداخل الاختصاصات القضائية وازدواجية بعض القوانين ضمن الاختصاصات القضائية وفيما بينها إضافة إلى فرض تدابير أسواق أحادية الجانب.

### *غير ذلك*

24- أشار بعض الأعضاء أيضاً إلى أنه غالباً ما يتم تحديد شروط الوصول إلى الأسواق من قبل البلدان المتقدمة المستوردة. وبيّن هؤلاء الأعضاء أيضاً أن البلدان المنتجة، لاسيما النامية منها، تفتقر في غالب الأحيان إلى القدرة على استيفاء هذه الشروط.

### خاتمة

25- فيما يتعلق بالأقسام الثلاثة الواردة في المادة 11 من المدونة؛ (1) الاستخدام الرشيد للأسماك؛ (2) التجارة الدولية الرشيدة؛ (3) القوانين واللوائح المرتبطة بتجارة الأسماك، أشار الأعضاء إلى أعلى مستوى لتنفيذ التدابير في مجال ضمان السلامة والجودة تحت إطار قسم الاستخدام الرشيد للأسماك. كما أشير إلى أن هناك مستوى عالٍ من التنفيذ في مجال القوانين واللوائح المتعلقة بتجارة الأسماك. بينما تعلق أدنى مستوى تنفيذ بمسألة التدابير في قطاع ما بعد الصيد. وبشكل عام، يسجل مستوى أعلى من التنفيذ بالنسبة للتدابير الإلزامية ومستوى أدنى من التنفيذ بالنسبة للتدابير التي تُعدّ طوعية بطبيعتها (الحد من خسائر ما بعد الصيد، تعزيز القيمة المُضافة).

26- وحددت نسبة مرتفعة جداً من الأعضاء اللوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وشروط التتبع باعتبارها قضايا مستجدة في تنفيذ المادة 11 من المدونة. وأشار عدد أقل إلى حد ما من الأعضاء إلى شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات كقضية مستجدة. وقد يعزى ارتفاع مستوى القلق حيال اللوائح المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وشروط التتبع إلى أن هذه الشروط غالباً ما تكون شروط إلزامية للوصول إلى الأسواق بينما تكون شروط التوسيم الإيكولوجي طوعيّة.

27- أفاد أعضاء مجموعة الـ 77 ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوجود مستوى متدنٍ من تنفيذ تدابير التحقق من أن الأسماك والمنتجات السمكية متأتّية من مصايد أسماك وتربية أحياء مائية مستدامتين.

28- كما أشير إلى وجود مستوى أدنى من تنفيذ شروط المادة 11 فيما يتعلق بدخول الأسماك والمنتجات السمكية إلى الأسواق المحلية بالمقارنة مع الأسواق العالمية.

**الملحق 1**

| | القاييس وما تعنيه | | |
|---|---|---|---|
| | ***بالنسبة المئوية*** | ***من حيث التنفيذ*** | ***من حيث النوعية*** |
| 1 | ٪ 20 – 0 | غير منفذ، أو أنه قد بدأ للتو | غير جيد على الإطلاق، أو جيد إلى درجة ضئيلة |
| 2 | ٪ 40 – 20 | منجز إلى حد ما، ولكن ذلك ما يزال غير كاف بشكل كبير | جيد في بعضه، ولكن ليس في الكثير |
| 3 | ٪ 60 – 40 | تم إنجاز حوالي نصف العمل المطلوب | بعضه جوهري، وبعضه في طريقه لأن يكون جوهرياً، والبعض الآخر جوهري تماماً |
| 4 | ٪ 80 – 60 | تمت تلبية الكثير من الحاجات، لكن ليس كلها | جيد في جزء كبير منه، أو إلى درجة كبيرة |
| 5 | ٪ 100 – 80 | كل العمل مُنجز أو تام تقريباً | جيد جداً، أو تماماً |
| غير منطبق | لا ينطبق: لا ينطبق على المستوى الوطني أو الوطني الأدنى، ويُلغي جميع الإجابات الأخرى المُقدّمة على نفس السؤال | | |

## الاستخدام الرشيد للأسماك

| | | المعدّل | | |
|---|---|---|---|---|
| **س1** | **إلى أي مدى تنطبق التدابير التالية المتعلقة بنظام ضمان السلامة والجودة فيما يتعلق بالأسماك ومنتجات المصائد؟** | **الكل** | **مجموعة الـ 77** | **OECD** |
| أ– | صيغت سياسة وطنية بشأن نظام ضمان السلامة والجودة | 4.5 | 4.0 | 5.0 |
| ب– | اعتُمدت السياسة الوطنية بشأن نظام ضمان السلامة والجودة | 4.5 | 4.0 | 5.0 |
| ت– | صدرت تشريعات داعمة لنظام السلامة والجودة | 4.5 | 4.2 | 4.8 |
| ث– | تنفَّذ التشريعات الداعمة لنظام السلامة والجودة | 4.7 | 4.6 | 4.8 |
| ج– | وُفرت بيئة مؤسسية تمكينية (سلطة مختصة مثلاً) وأصبحت تعمل بالكامل | 4.9 | 5.0 | 4.8 |
| ح– | يجري القيام بخدمات تفتيش | 4.7 | 4.6 | 4.8 |
| خ– | أُقيمت خدمات مختبرية معتمدة وأصبحت تعمل بالكامل | 4.5 | 4.4 | 4.7 |
| د– | تُنفَّذ خطة رصد وطنية للبيئة و/أو للمخلفات | 4.2 | 3.5 | 4.8 |
| ذ– | توجد نُظُم لإدارة الجودة تستند إلى نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة | 4.3 | 3.8 | 4.8 |
| ر– | تُوضع وتُرصد وتُنفذ مواصفات من أجل سلامة وجودة المنتجات في السوق المحلية | 3.9 | 3.0 | 4.8 |
| ز– | تُنفذ اشتراطات بشأن إمكانية التتبُّع | 4.5 | 4.2 | 4.8 |
| س– | يوجد جهاز وطني مختص بمواصفات الأغذية | 4.4 | 4.0 | 4.8 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ش– | تُنسّق المواصفات الوطنية مع مواصفات الدستور الغذائي | 4.2 | 3.8 | 4.5 |
| ص– | توجد مشاركة نشطة في هيئة الدستور الغذائي وغيرها من الأجهزة الدولية المختصة بوضع المواصفات | 4.3 | 3.8 | 4.8 |
| | | المعدّل | | |
| **س2** | **ما هي التدابير المتخذة في قطاع ما بعد الصيد من بين التدابير التالية؟** | الكل | مجموعة الـ 77 | **OECD** |
| أ– | تُتخذ تدابير لتقدير خسائر ما بعد الصيد وللإقلال منها | 3.6 | 2.8 | 4.3 |
| ب– | تُشجّع إضافة قيمة، لاسيما في حالة المصائد الصغيرة | 3.8 | 3.3 | 4.3 |
| ت– | تُرصد الآثار البيئية لأنشطة ما بعد الصيد وتُعالج بفعالية | 3.6 | 3.2 | 4.0 |
| ث– | يُشجع حثيثاً الاستهلاك البشري للأسماك | 3.9 | 3.6 | 4.3 |

## التجارة الدولية الرشيدة

| | | المعدّل | | |
|---|---|---|---|---|
| **س3** | **من بين التدابير التالية: ما هي التدابير المتخذة فيما يتعلق بالتجارة الدولية بالأسماك ومنتجات المصائد؟** | **الكل** | **مجموعة الـ 77** | **OECD** |
| أ– | تتخذ تدابير للتحقق من أن الأسماك ومنتجات المصائد متأتية من عمليات صيد قانونية | 4.7 | 4.5 | 4.8 |
| ب– | تتخذ تدابير للتحقق من أن الأسماك ومنتجات المصائد متأتية من مصايد أسماك وتربية أحياء مائية مستدامين | 3.9 | 3.4 | 4.5 |
| ت– | توجد تدابير لضمان عدم تقويض تجارة المنتجات السمكية لتدابير إدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك التدابير المُتخذة من قبل الهيئات الدولية لإدارة المصائد | 4.3 | 3.9 | 4.8 |
| ث– | تُجمع إحصاءات عن التجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية، وتوزّع هذه الإحصاءات وتُتبادل في الوقت المناسب مع المؤسسات الوطنية والدولية المختصة | 4.3 | 3.7 | 5.0 |
| ج– | تُرصد وتقدّر تأثيرات التجارة بالأسماك ومنتجات المصائد (الواردات والصادرات) على الأمن الغذائي وعلى الدخل | 3.5 | 3.0 | 4.0 |

## القوانين واللوائح المتعلقة بتجارة الأسماك

| | | المعدّل | | |
|---|---|---|---|---|
| **س4** | **هل تنطبق الأقوال التالية على الإطار القانوني للتجارة ومنتجات مصايد الأسماك؟** | **الكل** | **مجموعة الـ 77** | **OECD** |
| أ– | توضع القوانين واللوائح بالتشاور مع أصحاب المصلحة المختصين | 4.5 | 4.3 | 4.8 |
| ب– | القوانين واللوائح بسيطة وشفافة في صياغتها وتكوينها (يسهل فهمها) | 4.2 | 4.0 | 4.5 |
| ت– | تنص التغيرات في القوانين واللوائح التجارية على فترات انتقالية وانتقاصات وترتيبات مماثلة أخرى كافية | 4.6 | 4.3 | 4.8 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ث- | تُبلغ منظمة التجارة العالمية والدول المهتمة والمنظمات الدولية الأخرى المختصة بالتغيرات في القوانين واللوائح التجارية في حال حدوثها | 4.0 | 3.2 | 4.8 |
| ج- | يُنسّق الإطار التنظيمي الوطني مع الأحكام المعترف بها دولياً بشأن تجارة الأسماك واشتراطات السلامة والجودة | 4.6 | 4.4 | 4.8 |
| ح- | القوانين التجارية الداعمة للتدابير الوقائية تتسم بأنها عادلة وغير تمييزية ومنسجمة مع الأحكام الخاصة بالمنظمات والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي يدخل فيها الأعضاء | 4.8 | 4.5 | 5.0 |